

التمويل الإسلامي ودوره في تحقيق التنمية المستدامة

الملخص: يعمل التمويل الإسلامي على تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية للمجتمع في إطار التنمية العادلة والمتوازنة التي تركز على توفير الاحتياجات الأساسية للمجتمع، وتحقيق النمو العادل لكافة أطرافه والتخلص من التبعية الاقتصادية والاجتماعية، فنظام التمويل الإسلامي قادر على حل مشكلات التنمية بما ينسجم مع عقيدة الأمة الإسلامية ويشكل حافزا تنطلق منه الدول نحو التطوير والابتكار حاضرا ومستقبلا.

الكلمات المفتاحية: التمويل الإسلامي، التنمية المستدامة.

Summary: Islamic financing works to achieve economic and social development of society within the framework of fair and balanced development based on providing the basic needs of society, achieving equitable growth for all its spectrums and eliminating economic and social dependency, the Islamic finance system is able to solve the problems of development in line with the doctrine of the Islamic nation and constitutes an incentive from which countries to develop and innovate now and in the future.

Keywords : Islamic Finance, Sustainable Development.

مقدمة: يعد مجال التمويل من المجالات الواسعة الدراسة والمؤثرة على حياة الأفراد والدول وهو محرك عملية التنمية الاقتصادية، ولقد كانت بدايات التمويل مصاحبة للنظام الرأسمالي الربوي الذي توسع وفرض منطقته التمويلي على جل بلدان العالم، وبعد نشأت المصارف الإسلامية، وانتشرت في العالم استجابة لتطلعات الأفراد والشعوب التي أدركت مدى خطورة النظام الربوي المدمر لكيانها، والمحطم لقوى الفعل الاقتصادي فيها، فكان لابد من التوجه نحو مصادر تمويلية جديدة بعيدة عن التمويل الربوي والمتوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية، فأدى التطور السريع الذي شهدته المصارف الإسلامية ودورها كبديل للمصارف الربوية في البلدان الإسلامية إلى تطور التمويل الإسلامي الخالي من الربا وهذا استجابة لرغبة العملاء الذين يرفضون التعامل بالربا ورغبة الكثير من الدول التي تراهن على صيغ التمويل الإسلامي لكي تكون لها دور بارزا في تحقيق التنمية المستدامة، وعلى الرغم من التطورات الهامة التي أحرزتها صناعة التمويل في العالم خاصة في مجالات التنافسية والربحية، فقد فرض التمويل الإسلامي نفسه لمحو الآثار السلبية للتمويل الربوي وإبراز العمل الإيجابي والفعال في تحقيق مستلزمات التنمية الاقتصادية، وعلى أساس ذلك تعالج هذه الورقة البحثية الإشكالية التالية:

كيف يمكن لأدوات التمويل الإسلامي الإسهام في تحقيق التنمية الاقتصادية؟

أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى:

- تسليط الضوء على المفاهيم الأساسية المتعلقة بالتمويل الإسلامي وكذا التنمية المستدامة
 - إبراز العلاقة بين بين التمويل الإسلامي والتنمية المستدامة
 - دراسة فاعلية أدوات التمويل الإسلامي على المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية لعملية التنمية
- منهجية الدراسة: اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي بتوظيف المصادر الموثقة من المراجع والتقارير والدراسات الصادرة التي تناولت جوانب الموضوع وقسمت إلى المحاور التالية:

المحور الأول: ماهية التمويل الإسلامي

المحور الثاني: التنمية المستدامة

المحور الثالث: دور أليات التمويل الإسلامي في تحقيق التنمية المستدامة

المحور الأول: ماهية التمويل الإسلامي

1.1. مفهوم التمويل الإسلامي: في دراسة للمعهد الإسلامي للبحوث والتدريب فقد تم النظر للتمويل الإسلامي بأنه تمويل عيني ومالي إلى المنشآت المختلفة بصيغ تتفق مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، ووفق معايير وضوابط شرعية وفنية لتساهم بدور فعال في تحقيق التنمية. (وفاء و حكيم)

كما يمكن تعريفه على أنه: "تقديم المال نقدا أو عينا من مالكة إلى آخر ليديره ويتصرف فيه طلبا للربح مقابل عائد يتفقان عليه ويبيحه الشرع الحنيف".

وعرف أيضا بأنه: "تقديم الأموال العينية أو النقدية ممن يملكها إلى شخص آخر ليتصرف فيها، ضمن أحكام وضوابط الشريعة الإسلامية وذلك بهدف تحقيق عائد مباح شرعا، مثل تمويل البيع بالمربحة والمضاربة والمشاركة". (بختة و محمد)

2.1. أنواع التمويل الإسلامي

يمكن التمييز بين أنواع من التمويل الإسلامي وهي التمويل التجاري والتمويل المالي والتمويل التكافلي من خلال:

نسعي عملية التمويل التي تكون فيها سلطة رب المال ضئيلة ويترك فيها القرار الاستثماري إلى الطرف المستفيد من التمويل بالتمويل المالي، بينما التمويل التجاري يكون في الحالات التي يتمتع بها رب المال بكل صفات التاجر. ففي التمويل المالي يمكن أن يقرر في شيتين فقط هما:

- اختيار الطرف المدير وتحديد الشروط العامة للعلاقة التي تربطه معه، ومنها نوع النشاط الاستثماري ومجاله.

- اختيار الأصل الثابت الذي يتم استثماره إضافة إلى الطرف المدير.

أما في التمويل التجاري فرب المال يتحلّى بصفة التاجر كاملة أي أنه يتخذ القرار الاستثماري بمفرده، من ذلك اختيار السلعة التي يشتريها ويقوم بتخزينها ثم بيعها أو تأجيرها للطرف المستفيد من التمويل، الذي قد يستفيد من السلعة استهلاكاً أو استغلالاً ويترتب عليه بذلك التزامات لصاحب السلعة.

والتمويل التعاوني أو التكافلي فهو القائم على التعاون والبر والإحسان التي حثت عليها الشريعة الإسلامية من أجل وحدة المجتمع ومحاربة الطبقة والفقير، ويبرز دور هذا النوع من التمويل في أموال الهبة والوقف والقرض الحسن (بوضياف و بوضياف، 2018).

3.1. المبادئ الأساسية للتمويل الإسلامي:

لا يتم فهم نظام التمويل الإسلامي فهما كاملاً ودقيقاً إلا في سياق فهم موقف الشريعة

الإسلامية ويمكن تلخيص أهم هذه المبادئ الشرعية فيما يلي:

- تحريم الفائدة أخذاً وعطاء بوصفها عائداً ثابتاً بدون التعرض للمخاطرة؛
- عدم السماح بتمويل مشاريع تمارس أنشطة محرمة في الإسلام وغير أخلاقية؛
- الالتزام بقاعدة الغنم بالغرم بمعنى أن الحق في الحصول على الربح يكون بقدر الاستعداد لتحمل الخسارة والمخاطرة؛
- جميع العمليات المالية يجب أن ترتبط بشكل مباشر أو غير مباشر بنشاط اقتصادي حقيقي؛
- منع الاستغلال التعاقدية ويعني ذلك أن جميع الأطراف المعنية يجب أن تكون على دراية تامة بشروط العقد في ظل انتفاء الجهالة والغرر بالنسبة للطرفين المتعاقدين. (وفاء و حكيم)

4.1. مميزات التمويل الإسلامي: يتميز التمويل الإسلامي بالعديد من مميزات نذكر منها:

- اعتماد مبدأ التمويل الإسلامي يساهم في إسقاط التعامل بالفائدة، مما يؤدي إلى تخفيض تكاليف الإنتاج، ومن ثم انخفاض أسعار السلع والخدمات وزيادة الطلب عليها، ومن ثم زيادة الاستثمار وزيادة التوظيف واستغلال الموارد الاقتصادية المتاحة وهذا بدوره يؤدي إلى الإسهام بعملية التنمية الاقتصادية؛
- تحقيق معدل أمثل للنمو الاقتصادي في المجتمع من أجل زيادة مستوى الرفاهية الاقتصادية، يهدف إلى تحسين نوعية الحياة للمواطنين من الناحية المادية والمعنوية؛

- استقرار القوة الشرائية للنقود هدف عام لكي تصبح النقود واسطة تبادل، ووحدة حسابية ومقياسا عادلا للمدفوعات المؤجلة، ومستودعا للقيمة وتدعوا التعاليم الإسلامية إلى منع التآكل في قيمة الأصول النقدية كنتيجة لاستمرار التضخم في المجتمع، وانعكاساته السلبية على فئات المدخرين وذوي الدخل المحدود وعملية التكوين الرأسمالي؛
- يعمل التمويل الإسلامي على تحقيق العدالة في توزيع الدخل من خلال ربط القيم التبادلية للسلع والخدمات، باعتبار النقود وسيلة دفع لا سلعة، من خلال تحمل مخاطر الاستثمار من قبل صاحب المال مقابل مخاطرة العامل بجهد من العملية الإنتاجية؛
- العمل على تنمية المال وعدم اكتنازه وحبسه عن التداول إذ تلتزم المصارف الإسلامية على تنمية الأموال التي بحيازتها سواء كانت للمساهمين أو للمودعين (بختة و محمد).

5.1. أساليب التمويل الإسلامي:

1.5.1. التمويل بالمربحة:

تعريف المربحة: لغة: كلمة المربحة مأخوذة من: "ريح يريح رباحا، والرياح: النماء في التجرة، وريح في تجارته يريح ربحًا وريحًا وربحًا، أي: استشف، والعرب تقول للرجل إذا دخل في التجارة بالرياح والسماح". (محمد، 2002)

وفي الاصطلاح: عرّف الفقهاء قديما بيع المربحة بتعريفات متعدّدة من أجمعها: "البيع برأس المال وريح معلوم ويشترط علمهما برأس المال، فيقول: رأس مالي فيه أو هو على بمائة بعثك بها، وريح عشرة، فهذا جائز لا خلاف في صحته" (ابن قدامة، 1968) وصورتها: "أن يعرف صاحب السلعة المشتري بكم اشتراها ويأخذ منه ربحًا، إمّا على الجملة مثل أن يقول: اشتريتها بعشرة وتربحي دينارًا أو دينارين، وإما على التفصيل وهو أن يقول: تربحي درهما لكل دينار أو غير ذلك". (الكشناوي)

2.5.1. التمويل بالسلم:

تعريف السلم: لغة: "بمعنى السلف، يقال: أسلم في الشيء وسلم وأسلف بمعنى واحد. والسلم لغة أهل الحجاز والسلف لغة أهل العراق". (المصري، 2001)

اصطلاحا: له عدة تعاريف ونذكر منها: "السلم عقد على موصوف في الذمة، مؤجل، بثمن مقبوض في المجلس وصورته أن يتعاقد الطرفان على شراء شيء ويدفع المشتري الثمن، على أن يسلمه البائع السلعة بعد أجل معين". (سري، 1999)

"السلم هو بيع شيء موصوف في الذمة بثمن معجل وفيه يدفع الثمن على الفور بينما تسلم السلعة في تاريخ لاحق". (المصري، 2001)

3.5.1. التمويل بالإستصناع:

تعريف الإستصناع: لغة: "طلب عمل الصنعة من الصانع فيما يصنعه"، كما جاء في لسان العرب (صنعه، يصنعه، صنعا) فهو مصنوع وصنعه (حمود، 1996)، أي عمله ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَتَرَى الْجِبَالَ تَحْسَبُهَا جَامِدَةً وَهِيَ تَمُرُّ مَرَّ السَّحَابِ صُنْعَ اللَّهِ الَّذِي أَتَقَنَ كُلَّ شَيْءٍ إِنَّهُ خَبِيرٌ بِمَا تَفْعَلُونَ ۝ ٨٨﴾ [النمل: 88]

اصطلاحاً: "الإستصناع هو شراء شيء محدد المواصفات يكون ممكن الصنع ويسلم في موعد معلوم بثمن معلوم، والريح هنا يظل مفترضا إلى أن يجري التسلم والتسليم، ويتم بيع بضاعة الشيء المصنوع بعد استلامه". (حمود، 1996)

"الإستصناع شراء شيء من صانع يطلب إليه صنعه، فهذا الشيء ليس جاهزا للبيع بل يصنع حسب الطلب، فالإستصناع إنتاج شيء لزبون معين وليس كصناعة اليوم إنتاجا للسوق لزبائن غير معينين وهو يصلح في الصناعات اليدوية". (المصري، 2001)

4.5.1. التمويل بالمشاركة:

تعريف المشاركة: لغة: "الشَّرْكََة والشَّرْكََة سَوَاء وهِي: الخَلْط والمَزْج، فِي خَلْط النِّصْبَيْن، بَحِث لَا يَتَمَيَّز أَحَدُهُمَا".

اصطلاحاً: تعرف بأنها "الاجتماع في استحقاق أو تصرف"

كما تعرف أيضا "بأنها اتفاق بين اثنين أو أكثر على خلط مالهما أو عملهما أو التزامهما بقصد الاسترباح". (كامل، 2000)

5.5.1. التمويل بالمضاربة:

تعريف المضاربة: لغة: "الضرب أي السفر من أجل التجارة"، لقوله تعالى: ﴿... وَأَخْرُوجَ يَضْرِبُونَ فِي الْأَرْضِ يَبْتَغُونَ مِنْ فَضْلِ اللَّهِ...﴾ [المزمل: 20]، وقال أيضا: ﴿وَإِذَا ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ...﴾ [النساء: 101]

"والمضاربة مفاعلة من الضرب، سميت كذلك لأن كلا من الطرفين يضرب بسهم من الربح". (العجلان، 1420هـ)

اصطلاحاً: "هي شركة في الربح بمال من جانب وعمل من جانب" (ابن نجيم، 2002)

وهي اتفاق بين طرفين بحيث يقدم أحدهما المال ويقدم الآخر العمل أو الجهد في استثمار المال بالتجارة أو غيرها من الأنشطة المباحة شرعاً، فيسمى الأول رب المال والثاني رب العمل أو المضارب، والريح يوزع بينهما حسب الاتفاق، أما في حالة الخسارة فيتحملها رب المال وحده، ولا يتحمل المضارب سوى ضياع جهده ووقته، أما إذا كانت النتيجة لا ربح ولا خسارة، فلرب المال رأسماله ولا شيء للمضارب.

"وهي أن يدفع ماله إلى آخر يتجر فيه، والريح بينهما على ما شرطاه" (ابن مفلح، 2003)

6.5.1. التمويل بالمزراعة:

مفهوم الزراعة: لغة: "المزراعة في اللغة من الزرع، وللزرع معنيان: الأول مجازي وهو إلقاء البذور في الأرض، والمعنى الثاني حقيقي وهو الإنبات".

اصطلاحاً: "هي عقد على الزرع ببعض الخارج" (ابن نجيم، 2002)

والمزراعة: "أن يعطي الأرض ليزرع فيها فيخصه ببعض ما يخرج منها"

أي هي: إعطاء الأرض لمن يقوم بزراعتها، ويكون الخارج بينهما حسب الاتفاق كالنصف أو الثلث. (أل الشيخ، 2012)

7.5.1. التمويل بالمساقاة:

تعريف المساقاة: لغة: "المساقاة مفاعلة عن السقي".

اصطلاحاً: "دفع شجر مغروس معلوم، له ثمر مأكول لمن يعمل عليه بجزء مشاع معلوم من الثمرة". (أل الشيخ، 2012)

وهي عقد بين شخصين أحدهما مالك للأشجار يبحث على من ينمها، والآخر يملك الجهد لذلك، على أساس توزيع ناتج بينهما حسب الاتفاق.

والعلاقة بين المزارعة والمساقاة: أن المزارعة تكون في الزرع كالحبوب مثلاً، والمساقاة تكون على الشجر كالنخيل، وفي كل منهما للعامل جزء من الإنتاج.

8.5.1. التمويل بالإجارة:

تعريف الإجارة: لغة: "الإجارة لغة مشتقة من الأجر وهو ما أعطيت من أجر على عمل"

وهي أيضاً: "لغة الكراء، يقال أجر الشيء أكراه، وأجر فلان فلانا الدار، أي أكراه إياها"

اصطلاحاً: "تمليك منافع شيء مباحة مدة معلومة بعوض". (الزعتري، 2006)

وهي ثمن المنفعة أو بدلها الناشئة عن استخدام أو الانتفاع بأصل من الأصول الثابتة.

المحور الثاني: التنمية المستدامة

1. مفهوم التنمية المستدامة:

عرفت اللجنة العالمية للبيئة والتنمية التنمية المستدامة بأنها: "التنمية التي تفي باحتياجات الجيل الحالي (الحاضر) دون الإضرار والمجازفة بقدرة الأجيال القادمة (المستقبل) على الوفاء باحتياجاتها".

كما تعرف على أنها: "تلك التنمية التي تستخدم الموارد الطبيعية دون أن تسمح باستنزافها أو تدميرها جزئياً أو كلياً" (حجام و طري، 2019)

أما من المنظور الإسلامي فينطلق من المفهوم التنمية من مقاصد الشريعة وكياناته الخمس المتمثلة في حفظ الدين والنفس والعرض والمال والنسل والتي يكون الحفاظ عليها ليس بعزل عن المجتمع، إنما من خلال استغلال الموارد وحسن إدارتها وتنميتها ودور الإنسان من خلال تكوينه باعتباره النواة الأولى لتطور المجتمع ورفقيه. (كروش و عقاب، 2020)

2. خصائص ومميزات التنمية المستدامة:

يمكن القول بأن للتنمية المستدامة جملة من الخصائص والمميزات تتسم بها وهي كالتالي:

- أنها تنمية يعتبر البعد الزمني فيها هو الأساس، فهي تنمية طويلة المدى، حيث تعتمد على تقدير إمكانات الحاضر ويتم التخطيط لها لأطول فترة زمنية مستقبلية يمكن التنبؤ بمتغيراتها؛
- تنمية تراعي حق الأجيال القادمة في الموارد الطبيعية للمجال الحيوي لكوكب الأرض؛

- تنمية تراعي الحفاظ على المحيط الحيوي في البيئة الطبيعية من خلال عناصره الأساسية كالهواء والماء والتربة أو الموارد الطبيعية الأخرى؛
- هي تنمية تضع تلبية احتياجات الأفراد في المقام الأول، فأولوياتها هي تلبية الحاجات الأساسية والضرورية من الغذاء والملبس والخدمات الصحية... الخ، وكل ما يتصل بتحسين نوعية حياة البشر المادية والاجتماعية؛
- تنمية متكاملة تقوم على التنسيق والتكامل بين سياسات استخدام الموارد واتجاهات الاستثمار والاختبار التكنولوجي والشكل المؤسسي، مما يجعلها تعمل بانتظام داخل المنظومة البيئية. (ذبيحي، 2008-2009)

3. أبعاد التنمية المستدامة:

للتنمية المستدامة ثلاثة أبعاد هي:

- 1.3. البعد الاقتصادي: تعني الاستدامة استمرارية وتعظيم الرفاه الاقتصادي لأطول فترة زمنية ممكنة من خلال- توفير مقومات الرفاه الإنساني بأفضل نوعية مثل: الطعام والمسكن والنقل والملبس والصحة والتعليم.
 - 2.3. البعد البيئي: يركز البعد البيئي للتنمية المستدامة على م ا رعاة الحدود البيئية، بحيث لكل نظام بيئي حدود- معينة لا يمكن تجاوزها من الاستهلاك والاستنزاف. أما في حالة تجاوز تلك الحدود فإنه يؤدي إلى تدهور النظام البيئي. وعلى هذا الأساس يجب وضع الحدود أم الاستهلاك والنمو السكاني والتلوث وأنماط الإنتاج السيئة واستنزاف المياه وقطع الغابات وانجراف التربة.
 - 3.3. البعد الاجتماعي: يركز البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة على أن الإنسان يشكل جوهر التنمية وهدفها النهائي من خلال الاهتمام بالعدالة الاجتماعية ومكافحة الفقر وتوفير الخدمات الاجتماعية إلى جميع المحتاجين لها. (حجام و طري، 2019)
4. أهداف التنمية المستدامة: تهدف التنمية المستدامة إلى:

- تحسين القدرة الوطنية على إدارة الموارد الطبيعية إدارة واعية رشيدة لتحقيق حياة أفضل لكافة فئات المجتمع؛
- احترام البيئة الطبيعية من خلال تنظيم العلاقة بين الأنشطة البشرية وعناصر البيئة وعدم الأضرار بها إضافة إلى تعزيز الوعي البيئي للسكان وتنمية إحساس الفرد بمسؤولية تجاه المشكلات البيئية؛
- ضمان إدراج التخطيط البيئي في كافة مراحل التخطيط الإنمائي، من أجل تحقيق الاستغلال الرشيد الواعي للموارد الطبيعية للحيلولة دون استنزافه أو تدميرها؛
- ربط التكنولوجيا الحديثة بما يخدم أهداف المجتمع، وجمع ما يكفي من البيانات الأساسية ذات الطابع البيئي للسماح بإجراء تخطيط إنمائي سليم؛
- إعلام الجمهور بما يواجهه من تحديات في شتى المجالات لضمان المشاركة الشعبية الفعالة؛
- التركيز بوجه خاص على الأنظمة المعرضة للأخطار، سواء كانت أراضي زراعية معرضة لتصحّر، أم مصادر مياه معرضة للنضوب أو للتلوث، أم نموًا عمرانيا عشوائيًا.

5. مؤشرات التنمية المستدامة: تساهم مؤشرات التنمية المستدامة في تقييم مدى تقدم الدول والمؤسسات من تحقيق أهداف التنمية المستدامة بصورة فعلية، وتتمحور هذه المؤشرات حول توصيات أجندة القرن الحادي والعشرين التي حددتها الأمم المتحدة وهي:

1.5.1. المؤشرات الاقتصادية: وتشمل قضايا البنية الاقتصادية وأنماط الإنتاج والاستهلاك في الدول.

البنية الاقتصادية: حيث تقييم أداء الدول الاقتصادية من خلال: معدل نصيب الفرد من الناتج المحلي، والميزان التجاري للدول، ونسبة المديونية الخارجية والمحلية في الدخل القومي للدول الفقيرة، ومدى المساعدات التي تقدمها الدول الغنية.

أنماط الإنتاج والاستهلاك: حيث تحولت معظم الدول إلى الأنماط الاستهلاكية وأنماط الإنتاج غير المستدامة، التي تستنزف الموارد بشكل غير مدروس وخاصة من جانب الدول الصناعية الكبرى. وتُقاس مؤشرات الإنتاج والاستهلاك بمؤشرات مدى كثافة استخدام الموارد في الإنتاج، ومعدل استهلاك الفرد للطاقة، وكميات النفايات وتدويرها، ومدى توافر المواصلات.

2.5.2. المؤشرات الاجتماعية:

- المساواة الاجتماعية وتحقيق عدالة توزيع الثروة ومكافحة الفقر، وتم اختيار مؤشرين لقياس مدى تحقيق الدول العدالة الاجتماعية هما:

نسبة عدد السكان تحت خط الفقر، ومقدار التفاوت بين الفئة الأغنى في المجتمع والأفقر فيه.

الرعاية الصحية المناسبة لجميع أفراد المجتمع، وخاصة المناطق النائية والأرياف مع السيطرة على الأمراض المتوطنة والوبائية الناجمة عن تلوث البيئة إضافة إلى العمر المتوقع عند الولادة، معدلات وفيات الأمهات والأطفال والرعاية الصحية الأولية.

- التعليم: الذي يعد أهم حقوق الإنسان، لأنه السبيل الأهم لتحقيق التنمية المستدامة لأي مجتمع عصري، وذلك من خلال إعادة توجيه التعليم نحو سبل التنمية ومجالاتها وزيادة فرص التدريب وتوعية الطبقات الفقيرة بأهمية التعليم

- السكن والسكان: حيث يؤثر النمو السكاني السريع، وهجرة سكان الريف المدن في تحقيق تنمية مستدامة وتؤدي إلى إفشال خطط التخطيط الاقتصادي والعمراني للدول.

- الأمن الاجتماعي وحماية الناس من الجرائم بتحقيق العدالة والديمقراطية والسلام الاجتماعي، ويتم قياس ذلك بمؤشر معدل نسبة مرتكبي الجرائم في المجتمع، وتم اعتماد مؤشرين: معدل النمو السكاني ونصيب الفرد من الأبنية العمرانية.

3.5.3. المؤشرات البيئية: تتمثل في القضايا البيئية المعاصرة ومنها:

- التغيرات في الغلاف الغازي للأرض، والاحتباس الحراري وثقب الأوزون، ومواجهته من خلال العمل على معالجة التلوث الهوائي المتخطي الحدود، وتحسين نوعية الهواء من خلال بروتوكولات كيوتو مونترال.

- استخدامات الأراضي من خلال حمايتها من التدهور البيئي، ومكافحة التصحر ووقف إزالة الغابات الطبيعية والزحف العمراني على الأراضي الزراعية، مع العمل على تحقيق تنمية مستدامة للإنتاج الزراعي والغابي والرعي.

-حماية المسطحات المائية بالحد من تلوث البحار، ووقف طرائق الصيد البحري الجائر، وتنمية الثروة السمكية وحماية الأنواع المعرضة للانقراض، إضافة إلى حل مشكلة ارتفاع منسوب سطح البحر في السنوات القادمة مما يهدد بإغراق مساحات شاسعة من الجزر واليابسة.

-مصادر المياه العذبة: حيث يعاني % 35 من سكان العالم من شح مائي خطير، وتنبه المنظمات العالمية إلى أن حروبا لقرن الحادي والعشرين ستكون بسبب مصادر المياه والنزاع الدولي عليها، ويتم قياس التنمية المستدامة عن طريق مؤشر مدى نوعية المياه وكمياتها المتوفرة ونصيب الفرد من المياه العذبة النظيفة.

4.5. المؤشرات المؤسسية:

الإطار المؤسسي: ويشمل إنشاء أطر مؤسسية مناسبة لتطبيق التنمية المستدامة من خلال وضع استراتيجية وطنية لكل دولة، إضافة إلى التوقيع على الاتفاقيات العالمية في مجال التنمية المستدامة.

قدرة مؤسسات الدولة على تحقيق التنمية المستدامة من خلال الإمكانيات البشرية والعلمية والاقتصادية والسياسية (بوضياف و بوضياف، 2018)

المحور الثالث: دور أليات التمويل الإسلامي في تحقيق التنمية المستدامة

1. الدور الاقتصادي لأليات التمويل في تحقيق التنمية المستدامة:

1.1. الحد من التضخم: يقوم التمويل الإسلامي على تحريم الربا بشتى أنواعه، ويدخل في معنى الربا الفوائد على القروض والودائع وتحريم الفوائد المقدمة على أصل الدين، وبذلك فهو يغلق الباب أمام المؤسسات التي تلجأ عادة إلى الاقتراض بفائدة لدعم استثمارها وتغطية مشاريعها الإنتاجية، وسيخلو بذلك رأس مال المؤسسة من الفوائد التي تضاف على تكاليف الإنتاج أي لن تضطر إلى زيادة أسعار منتجاتها لتغطية فوائد القروض، وبالمقابل فإن المؤسسة التي تقترض بفائدة لتزيد من حجم استثماراتها ستضيف هذه الفائدة على تكاليف إنتاجها، وبعبارة أخرى فإن الفوائد على القروض يتحملها المستهلك لأن الشركات لا تضحى بجزء من أرباحها لتغطية الفائدة، مما سيؤدي إلى زيادة في أسعار السلع، وهذا مفاده زيادة معدل التضخم لأنه ببساطة لم يقابل هذه السيولة النقدية الزائدة أي إنتاج حقيقي.

ومن جهة أخرى، فإن القروض ذات الفوائد تراكم لتشكّل عبئا ثقيلا على خزينة الدولة، فالحكومة التي تقترض قروضا ربوية لتغطية مشاريعها وخدماتها المتنوعة نتيجة لزيادة أسعار السلع المستوردة، ستدفع قوة شرائية في السوق دون ما تقابلها قوة إنتاجية، وعندما تريد الدولة قضاء الديون ستجد نفسها أمام تراكم للقروض، نتيجة لنمو هذه القروض بعد إضافة الفوائد عليها، أما في حالة تحريم الربا ستضيق جدا الجهات التي ستقدم القروض، ومن ثم ستلجأ الدول الغنية والبنوك بدل إقراض أموالها إلى دفع أموالها إلى مشاريع إنمائية واستثمارية في الدول المحتاجة، وهذا يسهم بشكل فعال في النمو الاقتصادي للدول الفقيرة، والدول المستثمرة، وهذه هي النقطة الأساسية في الحد من التضخم.

ويساهم التمويل الإسلامي في الحد من ظاهرة التضخم وبالتالي في استقرار الاقتصاد الذي يعتبر أساس التنمية، ذلك أن نمو الكتلة النقدية في الاقتصاد القومي الذي يمكن أن يتحول إلى تضخم مرتبط في نظام التمويل بالمشاركة بنسبة الأرباح من الودائع

الاستثمارية، وليس مرتبطا بنسبة الفوائد المترتبة على القروض، أي هو مرتبط بالإنتاج الحقيقي وليس بإنتاج الأموال عن طريق الفوائد المصرفية. وهذا ما جعل الخبراء الأجانب ومنهم خبراء المصرف الدولي يعترفون بطابع الاستقرار المميز للنظام المالي الإسلامي. هذا بالإضافة إلى أن الخسائر المحتملة المترتبة على الإنتاج في النظم الربوية تتحول إلى فوائد مصرفية، وهي إضافة يتحملها المستهلك عن طريق رفع الأسعار، بينما توضع في النظام المصرفي الإسلامي بين 3 أطراف مساهمة، وهي: المستثمر والمصرف والمودع (الكتاني، دور المصارف وشركات التمويل الإسلامية في التنمية، 2022)

وتساعد آليات التمويل الإسلامي على تنمية الأموال عن طريق الاستثمار وعدم الاكتناز، وفي ظل نظام اقتصادي إسلامي نجد أنه يكون هناك أثراً واضحاً في التضخم والذي من أهم أسبابه نقص الإنتاج والإسراف في الاستهلاك، وارتفاع الأسعار، والإسلام يدعو إلى العمل وزيادة الإنتاجية وإلى ترشيد الإنفاق وعدم الإسراف والتبذير، كما يحارب الإسلام الأرباح الفاحشة ويحارب الاحتكار للقضاء على ظاهرة التضخم.

2.1. تحقيق الاستقرار الاقتصادي: تؤكد التقارير العلمية والعملية أن التمويل بالصيغ الإسلامية أكثر ضماناً لتحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي، ذلك أن تطبيق صيغ التمويل الإسلامي هو إلغاء لسعر الفائدة الذي يؤدي بدوره إلى إلغاء التكلفة التي تتحملها المشروعات الممولة عن طريق هذا الأسلوب، ويعتبر سعر الفائدة عنصراً أساسياً من عناصر تكلفة الإنتاج، وهي التكلفة التي يعكسها

المنتج ويضيفها إلى سعر منتجاته، مما يسبب الغلاء والانحرافات المالية، فالفائدة التي يدفعها المنتج إلى المقرض تُضاف إلى تكاليف الإنتاج (سعر السلعة أو الخدمة = تكلفة الإنتاج + معدل الفائدة + معدل الربح)، وبما أن أي مشروع لا يعطي أرباحه إلا بعد سنة أو بضع سنوات، بينما تكون الفائدة مستحقة في فترة لا علاقة لها بالأرباح، مما يؤدي إلى تضخم الأسعار والتسبب في أزمات، فإن كانت الفائدة 5% مثلاً، أضافها المنتج على ثمن السلعة كجزء من تكلفة الإنتاج، فإذا ارتفعت الفائدة إلى 15% زاد السعر على المستهلك النهائي بقيمة هذه الفائدة مما أدى إلى التضخم هذا من جهة، كما أن الفائدة تعد بمثابة ضريبة تؤدي على السلعة ومن هنا نكون كأننا نعاقب الاستهلاك والطلب ومن ثم الاستثمار لصالح الادخار، وينتهي بنا الأمر إلى أن ينخفض الاستثمار عن الادخار ومن ثم ندخل في نفق الركود، لذلك لا يستطيع أحد أن ينكر أن الفائدة هي أحد أهم عوامل التضخم والأزمات في البلاد، كما تؤثر الفائدة على إنشاء الصناعات الجديدة، وتوسع الصناعات القائمة، فالآلات التي تُخترع يجب أن تحقق ربحاً سنوياً يعاد لتكلفتها + معدل الفائدة، حتى يستطيع الصنّاع توظيفها في الإنتاج، لذلك يمكننا القول إن لسعر الفائدة أثراً على سلوك المستهلكين والمستثمرين، فارتفاع أسعار المنتجات سيؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار، وبالتالي انخفاض الدخل الحقيقي للفرد (انخفاض مستوى المعيشة) ومن ثم دخول الاقتصاد في مرحلة من مراحل الركود في الأجل الطويل، بما له من آثار سلبية على مستويات التوظيف العام للموارد الإنتاجية وعلى رأسها ازدياد معدلات البطالة وانكماش الاستهلاك.

أما في التمويل الإسلامي خاصة في أسلوب المشاركة والمضاربة فإن المشروع لا يتحمل تكاليف التمويل إلا بقدر حصة الممول في الأرباح وبالتالي فإن المنتج لا يتحمل الأعباء الإضافية، كما أن رابط عائد عملية التمويل بالأرباح المحققة يجنب تكاليف أكثر لعملية التمويل، فكل دورة إنتاجية تتحمل تكاليفها الخاصة بها كما تحقق الأرباح وتتحمل الخسائر الخاصة بها وهذا ما يؤدي إلى تفادي تراكم الالتزامات التي تحمل إلى أسعار المنتجات المستقبلية وهذا من شأنه أن يحقق الاستقرار النسبي في الأسعار حيث

أنها تكون مرتبطة بتكاليف الإنتاج الأساسية والتي تتصف بالثبات النسبي وارتباطها بحجم الإنتاج، مقارنة بسعر الفائدة التي تتصف بالتقلب وعدم الثبات (خالد، 2012-2013)

3.1. رفع مستويات الاستثمار: يتوقف قرار الاستثمار بوجه عام على ما يمكن لهذا الأخير تحقيقه من العوائد والمخاطر التي تواجهه أثناء العملية الاستثمارية، فمن المهم اختيار المجال الاستثماري الذي تتلاءم عوائده مع مخاطره، ولكن يصعب على المستثمر تحديد حجم العائد المرغوب الحصول عليه جراء المخاطرة إذا كان لم يستطع تحديد بطاقة حجم العوائد والمخاطر.

وقد دلت دراسة قام بها مكتب البحث (المجموعة الدولية للمال والأعمال IBF) في الغرب حديثاً أن 6% من الراغبين في الاستثمار يرفضون القروض الربوية رغم حاجتهم لها. وأنهم مستعدون لاستخدام التمويلات المبنية على المشاركة. وقد ساهمت أسلمة المصارف في بعض الدول الإسلامية في تحريك الادخار الاستثماري. ففي السودان مثلاً: تضاعفت الودائع الاستثمارية 20 مرة فيما بين غضون خمس سنوات من بدء تطبيق التجربة، في الوقت الذي ارتفعت فيه الودائع تحت الطلب بشكل بطيء (الكتاني، دور المصارف وشركات التمويل الإسلامية في التنمية، 2022)

إن آلية المشاركة التي ينتهجها التمويل الإسلامي تركز على الوساطة بين أصحاب المدخرات الذين يريدون استثمار أموالهم بالمشاركة ورجال الأعمال الذين يريدون تمويلًا لمشروعاتهم الاستثمارية على هذا الأساس. وبينما ينتظر المدخرون في التمويل التقليدي «فائدة» على أموالهم، ينتظر المستثمرون عائداً على أموالهم نتيجة استثمارها. والعائد على الاستثمار "ريح" يتحدد مقداره تبعاً لنجاح المشروع الاستثماري، ومن ثم فهو دخل يرتبط ارتباطاً مباشراً بالنشاط الإنتاجي، فقد يكون منخفضاً وقد يكون عكس ذلك، ومن المنطقي أن أي شخص يريد استثمار مدخراته سوف يجد حافزاً أكبر كلما توقع ربحاً أكبر، وهذا أمر لا يتحقق في إطار نظام الفائدة التي لها قيوداً عديدة على ارتفاع سعر الفائدة في السوق المصرفية. ومن هنا فإن معدلات الربحية في إطار آليات المشاركة تتغير بمرونة أكبر بكثير من أسعار الفائدة في إطار آليات التمويل التقليدي، ومن ثم فإنها أكثر قدرة على جذب المدخرات لأغراض الاستثمار (قديد و بلحمري، 2019)

كما أن وظيفة الزكاة كآلية مهمة في التمويل تمكين المحتاجين من إغناء أنفسهم بأنفسهم، بحيث يكون لهم دخل ثابت يفهمهم عن السؤال، فتقديم الزكاة كاستثمارات لصالحهم تسمح بخلق طاقات إنتاجية إضافية، إضافة إلى تشغيل الطاقات العاطلة، وتكون الإعانات الاستثمارية هي أحسن من توزيع الزكاة المباشر على الفقراء والمساكين، كون أن الاستثمارات تسمح بتوظيف هؤلاء الفقراء والمساكين وضمان لهم مصدر رزق دائم بدلاً من إعطائهم الزكاة كل عام، وحرمان هذه المشاريع التي تتميز باستمرارية منفعتها العامة، لكن هذا لا يمنع من إعطاء الزكاة إلى الفقراء والمساكين بهدف الاستهلاك، لأن توزيع الزكاة عليهم يؤدي إلى رفع قدراتهم الاستهلاكية مما يؤدي إلى رفع معدل الاستهلاك الوطني وبالتالي زيادة الطلب الكلي الذي يؤدي تلقائياً إلى زيادة الانتاج والاستثمار.

4.1. الاستغلال الأمثل للموارد: إن إلغاء الفائدة في التمويل الإسلامي لا يعني أن الأموال ستتاح مجاناً، بل ستتاح بتكلفة ألا وهي الربح، وبذلك يصبح معدل الربح هو معيار لتخصيص الموارد المالية، و أداة لمعادلة عرض هذه الموارد بالطلب عليها، فكلما زاد الربح المتوقع في عمل ما، زاد عرض النقود لهذا العمل فإذا انخفض الربح المتوقع في بعض الأعمال انخفضاً كبيراً عن الربح المتوقع، واجهت هذه الأعمال صعوبة في التمويل مستقبلاً و لهذا فإن الربح المتوقع له أهمية في الحال لتحديد تدفق الاستثمار و الأداء، و بهذا فالربح الفعلي عامل حاسم في تحديد مدى نجاح المشروع، وفي الحصول على المال. و بهذا فالربح الفعلي عامل حاسم في تحديد

مدى نجاح المشروع، و الحصول على المال. أما عائد رأس المال فإنه معدل العائد على الاستثمار أي الربح المتوقع منه، وهذا العائد هو الذي يحدد كفاءة المشروع، وهو الذي يحكم تخصيص الموارد المالية ويؤدي دور الآلية التي يتم بها التعادل بين عرض الموارد والطلب عليها (ساعد، 2016-2017)، وبه توجه الأموال إلى المشاريع الأكثر ربحا وليس الأكثر توفيراً للضمانات كما في التمويل بالفائدة مما يحفز المؤسسات ممثلة في إدارتها على السعي نحو الكفاءة التشغيلية وتعظيم ثروة المساهمين بدل الركون إلى ضمانات أصولها للحصول على التمويل، كما يؤدي الاعتماد على آلية الربح إلى توفير فرصة أمثل للمؤسسات الناشئة للحصول على التمويل مثلما هو عليه الحال مع المؤسسات الكبيرة وبالتالي زيادة مقدرتها على تحقيق الأرباح والإنتاج (قديد و بلحمري، 2019).

وعلى ذلك فإن تخصيص الأمثل للموارد في التمويل المالي الإسلامي يتلخص في كيفية الاختيار بين العديد من التفضيلات، مثل التفضيل بين حاجة وأخرى أو بين سلعة وأخرى، أو قطاع اقتصادي وآخر، وهو ما يتم ذلك عن طريق آليات ينتهجها هذا التمويل بغرض إشباع حاجات الأفراد، إضافة إلى توظيف الموارد الاقتصادية في إنتاج الطيبات من الرزق وعدم إنتاج السلع أو الخدمات الضارة والمحرفة والتركيز على إنتاج الضروريات والحاجيات التي تسهم في حماية مقاصد الشريعة، وعدم الإفراط في إنتاج السلع والخدمات الكمالية، التي لا تتحرج الحياة بها ولا تصعب بتركها، وبذلك يتم تخصيص الموارد الاقتصادية بحسب الحاجات الحقيقية للمجتمع.

2. الدور الاجتماعي لأليات التمويل في تحقيق التنمية المستدامة: يعمل التمويل الإسلامي على النهوض بالقطاع الاجتماعي باستغلال الموارد المتاحة لديه الهادفة إلى تحقيق الطفرة الاجتماعية وتحسين مستوى المعيشية للإنسان، ويهتم باستهداف الإنسان باعتبار المستفيد الأول من عملية التنمية.

1.2. زيادة إنتاجية العمال وتحقيق عوائد كبيرة: ويمكن لصيغ التمويل بالمشاركة القيام بهذا الدور لما تتميز به من سمات ومزايا تساعدها على ذلك، فهذه الصيغ تتيح لأصحاب المهارات والكفاءات والحرف من إنشاء المشاريع الصغيرة والمتوسطة، والدخول في شراكات مع شركات صغيرة قائمة لديها فرصة لتحقيق أو توسع في مشاريع ناجحة، وذلك من خلال توفير التمويل اللازم للقيام بهذه المشاريع عن طريق البنوك، فدخل البنك طرفا في عملية دراسة هذه المشاريع والتأكد من فرصها في النجاح، وتقديم الإرشاد والتوجيه والنصح ومتابعتها بشكل مستمر، بدلا من ممارسة سياسة الإقراض والاهتمام بسداد المديونية بعيداً عن مجال المشروع من عدمه من إيجابيات التمويل بالمشاركة، لأن البنك شريك في هذه الحالة ويهمه ربحية واستمرارية المشروع، إضافة إلى أنه قد يتم منحهم فرصة التصرف في الاستثمار وتنميته في بعض الأحيان كما في حال المضاربة المطلقة، فاستخدام هذه الصيغ الاستثمارية معيار الربح بدلا من معيار الفائدة يعتبر تحفيز إضافي لهذا المستثمر من أجل تحقيق أكبر عائد ممكن من هذا المشروع لزيادة دخله وأرباحه (بوضياف و بوضياف، 2018)

2.2. توفير مناصب شغل والقضاء على البطالة: تعتبر ظاهرة البطالة، من الظواهر التي تعكس الحالة العامة لاقتصاد الدولة، كما تعد البطالة قضية جوهرية مهمة وخطيرة، لأن لها تأثيرا من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتنموية، ومعدلات البطالة هي مؤشر اقتصادي أساسي تشير إلى أحوال الاقتصاد في أي بلد أو مجتمع. ومن هنا فقد دأبت المجتمعات على البحث في السبل القادرة على حل هذه المشكلة، ويمكن الإشارة إلى أن دور التمويل الإسلامي في حل مشكلة البطالة يتمثل في

تحريك الطاقات البشرية المعطلة في المجتمع من خلال دعم وتشجيع وتنمية القدرات الذهنية والمهنية لتلك الطاقات وتحويلها إلى طاقات فاعلة منتجة في مجتمعها.

وقد حرص النظام الإسلامي من خلال الآليات المختلفة للتمويل على أن يكون أفراد المجتمع عاملين وفاعلين، فالفرد يجب أن يعمل ما دام قادراً على العمل، وفي المقابل فعلى الدولة أن تربي له ذلك، فضلاً عن أن الإسلام يتيح مصادر متعددة توفر له الحصيصة اللازمة للقضاء على البطالة، ولا يقبل للفرد القادر على العمل أن يتكاسل عن ذلك لأن العمل هو أساس اكتساب الرزق، وإسلام يطالب أفراد الأمة كلهم أن يسيروا في مناكب الأرض لالتماس الرزق منها، ويطلب الجميع بأن ينتشروا في أرجاء الأرض زراعاً وصناعاً وتجاراً وعاملين في شتى الميادين، ومحترفين بشتى الحرف، مستغلين كل الطاقات المتاحة، وعلمهم أن ينتفعوا بكل ما استطاعوا مما سخّر الله لهم في السموات والأرض جميعاً، لذا فلا بد للاقتصاد الإسلامي من اجترار الحلول الاقتصادية التي تساعد أفراد المجتمع على تخطي المشكلات التي تواجههم، بحيث يتم تقديم المساعدات المالية القائمة على المشاركة في إقامة المشاريع التي توفر دخلاً مناسباً للإنسان، إذ يمكن لكثير من العاطلين أن يستفيدوا مباشرة من الحصول على قروض التمويل الإسلامي للمشاريع الصغيرة، التي تعد من أهم الوسائل التي تمكنهم من التغلب على بطالتهم، على أن لا تقتصر هذه القروض عن كونها مجرد مبالغ تستعمل لتمويل مشاريع هنا وهناك، بل من المفترض أن تركز إلى نظرة شمولية وأفكار إبداعية للخروج من دائرة البطالة (ربابعة، 2022).

3.2. إعادة توزيع الدخل وتحقيق العدالة الاجتماعية:

تُعتبر الزكاة من أهم آليات التمويل الإسلامي التي يمكن الاعتماد عليها في نقل الفقراء من حالة الفقر إلى حالة الغنى، ومن حد الكفاف الذي لا يملك فيه الفرد القدرة الشرائية لامتلاك الضروريات ويكون الحد الاستهلاكي عنده صفراً، إلى حد الكفاية حيث تتوفر لديه القدرة الشرائية، فيساهم في الدورة الاقتصادية بالتأثير في الطلب الفعال الذي يعتمد على القوة الشرائية لأفراد المجتمع (القرعان و الحكيم، 2015)، فتسهم في إعادة توزيع الدخل والثروة بين الأفراد بطريقة عادلة، وتؤدي إلى زيادة الرفاهية الاقتصادية العامة، فعلى سبيل المثال في آلية الزكاة يقومون أصحاب الأصناف الثمينة بإنفاق ما تحصلوا عليه على احتياجاتهم الاستهلاكية. وكما هو معلوم في علم الاقتصاد فإن تناقص الميل الحدي للاستهلاك وتزايد الميل الحدي للدخار عند الأغنياء، وتزايد الميل الحدي للاستهلاك وتناقص الميل الحدي للدخار عند الفقراء يسهم في إعادة توزيع الدخل والثروة بطريقة عادلة، فأصحاب الدخل المرتفعة عند إخراجهم لصدقاتهم التطوعية للفقراء، فسينتقل جزء من دخلهم إلى الفقراء، حيث يحولونهم بدورهم للاستهلاك، وبالتالي فإن هذا الدخل الذي كان مدخراً عند الغني سيتحول إلى الاستهلاك، مما يؤدي إلى زيادة الطلب الفعال، وهذا ينعكس بصورة مباشرة على إنعاش الاقتصاد بزيادة الاستهلاك الكلي للمجتمع وانخفاض الادخار. ويؤدي أيضاً إلى زيادة على حجم التوظيف الذي يتوقف بدوره على كمية الإنفاق الاستهلاكي وعلى كمية الإنفاق الاستثماري. والمحصلة لذلك الانتعاش الاقتصادي سواء من ناحية الاستهلاك أو الاستثمار، وهنا يكون الانتعاش الاقتصادي مانعاً لحالة الركود الاقتصادي الذي ترتب على زيادة المدخرات ونقص الاستثمار وقلة الطلب الفعال (غيث، 2016)

إضافة إلى الزكاة فإن الوقف بدوره يعمل على إعادة توزيع الدخل من ريع الوقف على الجهات الموقوفة عليها، كالوقف على الفقراء والمساكين وأبناء السبيل وطلاب العلم والمعلمين والمرضى والقضاة أو ذرية الواقف، ويتم إعطاؤهم دخولا من ريع الوقف تحقيقاً لرغبة الواقف وقربة منه لله سبحانه وتعالى، إضافة إلى أن الوقف يمثل مصدر دخل للأطراف الخارجية المتعاملة مع

الوقف في حالات الاستثمار المختلفة كأن يدفع ناظر الوقف الأرض للغير مزارعة أو مساقاة أو مضاربة أو مشاركة في مشروعات وقفية، ويسهم في إعادة توزيع الدخل بالنسبة للمنتجين والمستثمرين والعمال وزيادة دخولهم وذلك عن طريق مشتريات الأوقاف أو ما ينفقه الموقوف عليهم مما يحصلون عليه من ريع الوقف في شراء السلع والخدمات، وهذا يؤدي إلى زيادة الطلب الاستهلاكي بحيث يدفع المنتجين والمستثمرين إلى زيادة الإنتاج والتشغيل لتغطية حجم الطلب الاستهلاكي المتنامي فيؤدي إلى زيادة إجمالي الدخل المتحقق لهم.

4.2. تحقيق التكافل الاجتماعي:

يعتبر التكافل الاجتماعي دعاية في كيان المجتمع، وأنه أصل من أصوله، إذ يعمل على تحقيق الحماية للمال العام والخاص، والذي يتضح من خلال أحكام عديدة تتعلق باكتساب المال وتنميته وترشيده، ومما لاشك فيه فإن التمويل من أهم ما يهدم هذا التكافل ويأتي على بنيانه، فالفائدة تحول المودة والتعارف والتواد والتآلف إلى ضغينة وحقد بين المقرضين لما تتميز به من أنانية واستغلال للعمال، ويكون مصلحة الطبقات الغنية المقرضة مناقضة لمصلحة الطبقات الفقيرة، وهذا ما يؤدي إلى تفكك وتشتت المجتمع الواحد وانتشار العداوة والبغضاء داخل المجتمع الواحد، وهذا ما يعيق تحقيق التنمية المرجوة (بوضياف و بوضياف، 2018).

كما نلاحظ أن لأساليب التمويل الإسلامي طورت من مصارف الزكاة والتبرعات، فليس القصد منها هو سد حاجات المحتاجين والفقراء وإشباعها لبعض الوقت فقط، ولكن القصد منها هو إخراجهم من الحاجة على الدوام، وذلك بتملكهم الوسائل التي تحميهم وتنقلهم من الكفاف إلى الكفاية، حيث اهتمت بإنشاء المشاريع المنتجة والمعاهد والمراكز التدريبية والتأهيلية وغيرها. والتكافل معناه أن يكون الأفراد في كفالة جماعتهم ينصر بعضهم بعضاً، وأن تكون كل القوى الإنسانية في المجتمع متلاقية في المحافظة على مصالح الأفراد ودفع الأضرار عنهم، ثم المحافظة على البناء الاجتماعي وإقامته على أسس سليمة (يوسف، 2022). ولا يقف التكافل الاجتماعي عند تحقيق مصالح الجيل الحاضر بل يتعدى ذلك إلى نظرة شاملة تضع في الاعتبار مصالح أجيال المستقبل، وهو ما من شأنه أن يسهم في حل كثير من الأزمات المعاصرة، ويحاصر كثيراً من الأخطار التي تواجه مستقبل البشرية والتي نشأت من جراء لهاث هذا الجيل وراء مصالحه دون اعتبار للمستقبل البشري العام، وهي أخطار ومشكلات كثيرة لعل من أخطرها مشكلة البيئة والموارد الطبيعية.

الخاتمة:

يعتبر التمويل الإسلامي من أهم البدائل التي بدأ الاهتمام بها في ظل تراجع دور طرق التمويل التقليدية، ذلك لأنه يعمل دون استخدام الفائدة كعامل تعويض للعملاء واستبدالها بحصة من الربح، مع مراعاة الجانب الديني، ومبادئ المعاملات الإسلامية، ولعب الدور الأكبر في تهيئة وتعبئة الموارد المالية طويلة الأجل والملائمة لتمويل التنمية المستدامة التي من الممكن أن يسهم التطور المستمر للتمويل الإسلامي إسهاماً كبيراً في المجالات المتنوعة للتنمية، وسيكون ذلك مهماً بصورة خاصة نظراً لأن النظام المالي العالمي يسعى إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة التي تم اعتمادها مؤخراً. وحتى يحقق الاقتصاد العالمي أكبر منافع ممكنة من التمويل الإسلامي لارتباطه الوثيق بالاقتصاد الحقيقي وتقاسم مخاطر التمويل، والمساعدة في زيادة استقرار المالي، وتخصيص الموارد الاقتصادية إضافة إلى تحقيق الأهداف الاجتماعية.

النتائج:

- يعتبر التمويل الإسلامي حتمية لا بد منها من أجل الخروج من مشكل التمويل التي تعاني منه الكثير من الدول على اعتباره البديل المناسب للتمويل الربوي في النشاط المصرفي.
 - تظهر كفاءة التمويل الإسلامي من خلال العوائد المستحقة التي تنتج عن المشاركة لأنها تتم في إطار حركية اقتصادية حقيقية للسلع والخدمات وتؤدي إلى إحداث تنمية حقيقية
 - للتمويل الإسلامي دور هام في المساعدة على تحقيق التوزيع العادل للدخل القومي ومن ثم المساهمة في تحسين مستوى معيشة أفراد المجتمع.
 - يحتاج تحقيق التنمية المستدامة إلى تغييرات جوهرية في الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية على الأخص، ويلعب التمويل الإسلامي دور جد فعال في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة. من خلال التعاون بين القطاعات الاجتماعية والاقتصادية المختلفة.
- المراجع:

ابتسام ساعد. (2016-2017). دور آليات التمويل الإسلامي في رفع الكفاءة التمويلية للنظام المصرفي التجربة الماليزية نموذجاً. أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية. بسكرة: جامعة محمد خيضر.

ابراهيم بن محمد ابن مفلح. (2003). المبدع شرح المقنع. ج4. دار عالم الكتب، الرياض.

ابن نجيم، ز. (2002). البحر الرائق في شرح كل الفقهاء ج8 دار الإحياء العربي بيروت.

العربي حجام، و سميحة طري. (2019). التنمية المستدامة في الجزائر قراءة تحليلية في المفهوم والمعوقات. مجلة أبحاث ودراسات التنمية، المجلد 06. العدد 02.

بطاهر بختة، و بوطلاحة محمد. (بلا تاريخ). إدارة مخاطر صينغ التمويل الإسلامي في البنوك الإسلامية دراسة ميدانية في عدة فروع لبنك البركة. مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد 11. العدد 02.

حسن أبي بكر الكشناوي. (بلا تاريخ). أسهل المدارك شرح إرشاد السالك في فقه إمام الأئمة مالك. ج2. دار الكتب العلمية. بيروت.

حسن سري. (1999). الاقتصاد الإسلامي. مركز الاسكندرية للكتاب. مصر.

ذبيحي عقيلة. (2008-2009). الطاقة في ظل التنمية المستدامة دراسة حالة التنمية المستدامة في الجزائر. رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية. جامعة منتوري. قسنطينة.

رفيق يونس المصري. (2001). المصارف الإسلامية. دار المكني. سوريا.

سارة بوضياف، و عبد المالك بوضياف. (2018). التمويل الإسلامي ودوره في تحقيق التنمية المستدامة. جامعة حمة لخضر الوادي. مجلة اقتصاد المال والأعمال. المجلد 03. العدد 01.

سامي حمود. (1996). دراسات اقتصادية إسلامية. المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب. المملكة العربية السعودية. المجلد 03. العدد 02.

شيخون محمد. (2002). المصارف الإسلامية. دار وائل للنشر والتوزيع. الأردن.

صالح بن عبد العزيز آل الشيخ. (2012). الفقه الميسر في ضوء الكتاب والسنة. دار الروائع. القاهرة.

عبد الباسط القرعان، و منير سليمان الحكيم. (2015). دور الزكاة في معالجة مشكلة التضخم دراسة فقهية اقتصادية. المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية. الأردن. المجلد 11. العدد 04.

- عبد الله بن عبد العزيز العجلان. (1420هـ). شركة المضاربة في الشريعة الإسلامية. مجلة التوعية الإسلامية. الرياض. العدد 22.
- عدنان أحمد يوسف. (14 02, 2022). البنوك الإسلامية والتكافل الاجتماعي. جريدة الغد الأردنية. تم الاسترداد من <https://alghad.com>
- علاء الدين الزعتري. (2006). الخدمات المصرفية. دار الكلم الطيب. دمشق.
- عمر الكتاني. (10 02, 2022). دور المصارف وشركات التمويل الإسلامية في التنمية. تم الاسترداد من <https://islamonline.net/archive>
- عمر الكتاني. (11 02, 2022). دور المصارف وشركات التمويل الإسلامية في التنمية. تم الاسترداد من <https://islamonline.net/archive>
- عمر عبد الله كامل. (2000). القواعد الفقهية الكبرى وأثرها على المعاملات المالية. أطروحة دكتوراه منشورة. جامعة الأزهر. مصر.
- فوزية قديد، و خيرة بلحمري. (2019). كفاءة صيغ التمويل الإسلامي في تعبئة الموارد المالية. المؤتمر الدولي الخامس عشر حول التكامل المؤسسي للصناعة المالية والمصرفية الإسلامية، الشلف: جامعة حسينية بن بو علي.
- مجدي علي محمد غيث. (2016). أثر الدوافع العقدية والأخلاقية في تحقيق الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية في الاقتصاد الإسلامي. المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية. الأردن. المجلد 12. العدد 01.
- مساح وفاء، و شبوطي حكيم. (بلا تاريخ). التمويل الإسلامي الأصغر بين السياسات المنتهجة ووقائع الممارسة-دراسة تجربة الجزائر والسودان-. مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات. المجلد 07. العدد 01.
- موسى مبارك خالد. (2012-2013). صيغ التمويل الإسلامي كبديل للتمويل التقليدي في ظل الأزمة المالية العالمية 2012-2013. رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية. جامعة 20 أوت 1955. سكيكدة.
- موفق الدين عبد الله ابن قدامة. (1968). النغني على المختصر المقنع. ج 4. مكتبة القاهرة. مصر.
- نور الدين كروش، و كمال عقاب. (2020). التمويل الإسلامي آلية لتحقيق التنمية المستدامة: الحالة الماليزية. مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية. المجلد 13. العدد 03.
- يوسف ربابعة. (10 02, 2022). الاقتصاد الإسلامي ومحاربة الفقر والبطالة. جريدة العرب الاقتصادية الدولية. تم الاسترداد من <https://www.aleqt.com>